التجربة الماليزية في مكافحة الفقر ومقومات نجاحها

Malaysian experience in the fight against poverty and the elements of success

كنزة بن غالية [1]، حاج قويدر قورين [2]، محمد ترقو [3]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)

[3] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2019/09/26 **تاريخ القبول: 2019/06/29** **تاريخ النشر: 2019/06/29**

ملخص:

تتناول هذه الدراسة التجربة الماليزية في مكافحة الفقر مع إبراز أهم الخطوات والإجراءات التي قامت بها ماليزيا في هذا المجال والمتمثلة في الفلسفة التي أتبعتها هذه الدولة في مكافحة الفقر، أهم البرامج التي سطرت لدعم الفقراء ، طرق وأساليب محاربة البطالة كآلية للتقليل من معدلات الفقر، كما تم في هذه الدراسة سرد أهم مؤشرات التقليل من الفقر في ماليزيا وأهم الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في مجال مكافحة الفقر.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الفقر، أنواع الفقر، البطالة، مؤشرات الفقر في ماليزيا، برامج التنمية...

تصنيف JEL: O11، O15

Abstract :

This study aims to identify the Malaysian experience in the fight against poverty, highlighting the most important steps and measures taken by Malaysia in this area, the philosophy pursued by this country in the fight against poverty, the most important operations that was written to support the poor, ways and methods to fight unemployment as a mechanism to reduce the rates of poverty, as we will in this study lists the most important poverty reduction indicators in Malaysia, finally we tried to highlight the most important lessons learned from the Malaysian experience in the fight against poverty.

***Key words**: poverty, types of poverty, unemployment, poverty indicators in Malaysia, development programs.*

***Jel Classification Codes :** O11, O15*

المؤلف المرسل : كنزة بن غالية، **الإيميل:** k.benghalia@univ-chlef.dz

P-ISSN: 2437-0630 / E-ISSN: 2543-3695 / Legal Deposit N°4435-2015

مقدمة:

في أدبيات منظمة هيئة الأمم المتحدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كثر الحديث عن الفقر والفقراء بالتوسّع في هذا المفهوم من ظاهرة اجتماعية في المجتمع الواحد إلى ظاهرة عالمية. وعلى هذا الأساس، تم تصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة وكذا تحديد مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبيّة. فالفقير في مالي لا يُقاس بالمقاييس نفسها التي يقاس بها الفقير في دول شرق آسيا.

والفقر ليس ظاهرة تجارب في جيل واحد وإنما هي ظاهرة عميقة الجذور في كل مجتمع باعتباره مصدر المشكلات التي يعاني منها الأفراد في أي مجتمع، لأن هذه الظاهرة يترتب عنها مشاكل اقتصادية، اجتماعية، سياسية، تعليمية وصحية، والتي تنعكس بشكل مباشر على المجتمع.

وفي هذا المجال، تعددت المقاربات والسياسات الحكومية للدول من أجل تحقيق التنمية ومن ثم القضاء على الفقر، مسخرة في ذلك موارد طبيعية ومالية هائلة، اضطرت معها مجموعة من الدول أن ترهن اقتصادها تجاه المؤسسات المالية الدولية لعقود من الزمن. إلا أن مسألة الواقع تبين بجلاء أن نسبة كبيرة من الدول لازالت تعيش وتتخبط في ظروف أقل ما يمكن أن يقال عنها، بأنها ظروف غير إنسانية. وفي المقابل، استطاعت العديد من الدوال تحقيق مؤشرات مرتفعة في مجال مكافحة ظاهرة الفقر بالاعتماد على سياسات تنموية اقتصادية اجتماعية فعالة، ومن أهمها دول شرق آسيا التي عرفت قفزة نوعية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتناول هذه الدراسة التجربة الماليزية في مكافحة ظاهرة الفقر من خلال إبراز أولاً بعض المفاهيم العامة المتعلقة بظاهرة الفقر، وكذا أهم السياسات والبرامج التي سطرتها ماليزيا للتقليل من هذه الظاهرة واستخلاص أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة.

إشكالية الدراسة:

ما هي أهم مقومات التجربة الماليزية في التخفيف من ظاهرة الفقر؟

وللإجابة على إشكالية البحث تم تقسيمه كما يلي:

- الإطار النظري لظاهرة الفقر؛
- التجربة الماليزية في مكافحة الفقر؛

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم المؤشرات والأساليب التي استعملتها ماليزيا من أجل التقليل والحد من الفقر وابراز أهم النتائج المستقاة من هذه التجربة

منهجية الدراسة

من أجل الإلمام بجوانب دراستنا، إستخدمنا "المنهج الإستنباطي" في الجانب النظري أداته الوصف والتحليل، وذلك من أجل شرح مختلف المفاهيم والمعايير والنماذج التي تنظم عمل متغيرات الدراسة، أما في الجانب التطبيقي إستخدمنا "المنهج الإستقرائي" من أجل تقديم تحليل وتفسير للنتائج المتحصل عليها.

محاور الدراسة

- الإطار النظري للدارسة
- التجربة الماليزية في مكافحة الفقر

P-ISSN: 2437-0630 / E-ISSN: 2543-3695 / Legal Deposit N°4435-2015

1- الإطار النظري للدراسة

يعد الفقر ظاهرة متعددة الجوانب تختلف مفاهيمها باختلاف الشعوب والثقافات ومع ذلك، فإنها تعني شيئاً واحداً للذين يعانون منها وهو الحرمان سواء كان حرماناً مادياً أو حرماناً من فرص العيش بحرية وكرامة. ولقد عرف بعض علماء الاجتماع الفقر بأنه حالة يكون الدخل فيها غير كاف لإشباع الحاجات الأساسية والضرورية لمعيشة الإنسان. [1]

1-1- مفهوم الفقر:

يدلّ الفقر على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، غير أنه تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الفقر، والتي تصف الفقراء بأنهم أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم.[2]

من جهة أخرى تركز بعض مفاهيم الفقر الأخرى على نوعان من الحرمان، النوع الأول هو الحرمان الفسيولوجي الذي يتمثل في انخفاض الدخل والغذاء والملبس والمسكن، ومن هنا فهي تشمل فقراء الدخل وفقراء الحاجات الأساسية، أما النوع الثاني فيتمثل في الحرمان الاجتماعي والذي يتجسد في عدم تمكن "الفقراء" من الاستفادة من الأصول الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية...[3]

كما يعرف على أنه عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة. والفقر له أبعاد وأشكال متعددة، هناك بعد اقتصادي، إنساني، سياسي،...[4]

ومن المهم الإشارة إلى مفهوم الفقر من وجهة نظر الفقراء أنفسهم، حيث يرونه نتيجة لعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة والمتمثلة في توفير المأكل والملبس والمسكن الملائم، وضمان العلاج وتوفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة وتسديد فواتير الماء والكهرباء وتلبية الواجبات الاجتماعية.

1-2- أنواع الفقر:

يمكن النظر إلى ظاهرة الفقر من عدة زوايا منها:

أ- الفقر المطلق والفقر النسبي: في الفقر المطلق تعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا حد معين، في حين يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة. [5]

ب- الفقر الثابت و الفقر المؤقت: الفقر الثابت المتواصل وهو جماعي هيكلي، والفقر الطارئ أو الظرفي هو الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة أو الكوارث الطبيعية وهو عادة ما يمكن تجاوزُه بالتكافل و التضامن الشعبي والدولي[6].

ج- تصنيفات أخرى للفقر

من بين التصنيفات الأخرى التي يمكن أن تعطى لهذه الظاهرة نجد: [7]

ج-1- الفقر الاقتصادي: الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك، الوصول للغذاء...الخ.

ج-2- الفقر الإنساني: هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والمسكن. هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد والوجود.

ج-3- الفقر السياسي: يتجلى هذا النوع في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية والإنسانية.

ج-4- الفقر السوسيوثقافي: الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة والمجتمع، في جميع الأشكال الثقافية والهوية و الانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.

ج-5- الفقر الوقائي: هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية والخارجية.

1-3- أسباب تفشي ظاهرة الفقر:

باختصار شديد، يمكن إدراج أهم أسباب الفقر تبعا لأسباب أو أبعاد رئيسية وهي إما بعد سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، وتعتبر تلك الأبعاد ذات تأثير قوي على الفرد والمجتمع ككل: [8]

أ- البعد السياسي: من هذا البعد، نجد أن التوزيع الجغرافي لبعض البلدان قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع وذلك بسبب قلة الموارد المتاحة للأفراد وبالتالي يؤثر على مستوى المعيشة نظرا لسوء التوزيع الجغرافي.

إضافة إلى ذلك الحرب التي تؤثر على مستوى معيشة الفرد وتجعله يعيش في مستوى أدنى للمعيشة وذلك لأن الحروب تؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى الموارد الموجودة. والحصار الذي يفرض على أي بلد سيؤثر على الأفراد أيضا لأنه يوقف أي نشاط أو استثمار وبالتالي لا يجد أفراد المجتمع أمامهم إلا الموارد المتاحة لهم والمحدودة وبالتالي يصلوا إلى مرحلة الفقر المطلق وهي عدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية كالمأكل والملبس.

بالإضافة إلى أن اتباع سياسة معينة ومجحفة في بعض المجتمعات تكون السبب في انتشار ظاهرة الفقر خلال امتلاك بعض من أفراد المجتمع ذوي السلطة والجاه لمعظم ثروات المجتمع دون البعض الآخر.

ب- البعد الاقتصادي: يظهر من خلال بعض الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات التأثير المباشر على المجتمع وأفراد المجتمع مثل: عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للبلد أو المجتمع.

- إن التطورات الاقتصادية مثل الغات والعولمة والخوصصة والتمويل الاقتصادي لا يعتبر نجاحاً اقتصادياً في بعض المجتمعات بقدر ما هو سبباً يعمق و يوسع هوة الفقر.
- عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع مثل البترول، الزراعة والأنهار استغلالاً عقلانيا يكون فيه بالتالي معدل استهلاك أفراد المجتمع أكثر من الإنتاج.
- عدم الاهتمام بإنشاء أنشطة جديدة داخل المجتمع للزيادة من دخل المجتمع وأفراده وتحسين مستوى ثروة الأمة.
- عدم الاهتمام بتكوين علاقات جيدة مع العالم الخارجي للمجتمع لتبادل الأنشطة التجارية بين المجتمعات وبعضها البعض.

ج- البعد الاجتماعي: ويظهر من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها هل هي المساواة أم اللامساواة بين أفراد المجتمع:

- كعدم تقديم الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل بالنسبة لأفراد المجتمع والتي تعتبر من أهم الأسباب المؤدية لظهور الفقر.
- ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع .
- عدم الاهتمام بالتنمية الثقافية بالنسبة لأفراد المجتمع قد يكون ضمن الأسباب المؤدية لظهور الفقر.

1-4- الآثار السلبية لظاهرة الفقر:

يتمخض عن الفقر آثار سلبية عديدة تمس مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية والثقافية منها، ومن أبرز الآثار السلبية للفقر: [9]

- البقاء في دائرة الحروب مما يؤدي بدمار أفراد المجتمع وانهياره ككل.
- انخفاض مستوى المهارة وظهور الأمية (الجهل).
- ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الوفيات.
- نقص وسوء التغذية التي تؤدي إلى انتشار الأمراض.
- تدني مستوى الإسكان.

- ظهور الآفات الاجتماعية مثل التفكك الأسري الناجم عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لباقي أفراد الأسرة مما يؤدي إلى:
- اللجوء إلى نزول الأطفال إلى مجال العمل وترك الدراسة لمساعدة سد احتياجات الأسرة من مأكل وملبس.
- انتشار الجرائم مثل القتل والسرقات والاختلاس الناجم عن انخفاض الدخل ومستوى المعيشة رغبة في الحصول على المال لسد احتياجات الأسرة.
- قلة فرص التعليم بالنسبة لأفراد المجتمع.
- نقص القدرة والضعف الجزئي والكلي على المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية.

2- التجربة الماليزية في مكافحة الفقر

تتطلب عملية مكافحة الفقر والتقليل من أثاره السلبية امكانيات مادية ومالية وبشرية معتبرة من أجل ضمان نجاح أي سياسة تسطر لهذا الغرض، وفي هذا المحور سيتم في البداية عرض واقع الاقتصاد الماليزي ومن ثم الفلسفة والبرامج التي سطرتها الحكومة الماليزية للتحكم في ظاهرة الفقر مع عرض أهم مؤشرات التقليل من الفقر.

2-1- مقومات الاقتصاد الماليزي

بلغ إجمالي الناتج المحلي الماليزي سنة 2017 حوالي 309.86 مليار دولار أمريكي يساهم اقتصاد النفط والغارز بأكثر من 40% من هذا الرقم رغم ما عرفه من تراجع في السنوات الاخيرة بسبب تراجع أسعار النفط في السوق العالمية، وتطمح ماليزيا حسب مخطط 2020 إلى بلوغ دخل وطني يفوق 520 مليار دولار أمريكي من خلال تحقيق توسع اقتصادي أكثر من 6% حتى آفاق 2020. [(18)]

والجدول التالي يبين لنا حجم تطور إجمالي الناتج المحلي الماليزي خلال 5 سنوات الاخيرة:

الجدول رقم (01): تطور الناتج المحلي الماليزي خلال الفترة (2013-2017)

	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	323.28	338.07	296.43	296.54	309.86
التغير	2.81 %	4.58 %	-12.31 %	0.03 %	4.49 %

المصدر: ماليزيا - إجمالي الناتج المحلي، رابط الكتروني http://ar.knoema.com/atlas

نلاحظ من خلال الجدول أن الناتج المحلي الماليزي خلال 5 سنوات حقق ترجع قدره 13.42 مليا دولار وهذا يعود الى عدة اسباب منها تراجع أسعار النفط ولازمة الاقتصادية الخانقة التي يعيشها العالم خلال العشرية الاخيرة بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية.

وفي تقرير إحصاءات التجارة الخارجية الماليزية الصادر06 مايو 2016 ورد فيه أن ماليزيا سجلت أداءً تجاريًا منافسًا خلال الربع الأول من 2016، حيث بلغ حجم التجارة 86.53 مليار دولار ، مقابل 86.22 مليار دولار في نفس الفترة من العام 2015، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة 12.2%.

كام أشار التقرير إلى أن الصادرات ارتفعت بـ1% لتصل إلى 46.25 مليار دولار، مقابل تراجع بنسبة 2.5% في الربع الأول من 2015.

بينما تراجعت الواردات إلى 4.27 مليار دولار في الربع المذكور، مقارنة بـ 40.44 مليار دولار كان في الفترة من يناير إلى مارس 2015.

أما لفترة مارس 2016، ارتفع الفائض التجاري ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة 52.2% ليصل إلى 2.8 مليار دولار مقابل 1.84 مليار دولار في الشهر الذي سبق.

وعلى أساس سنوي، تصاعد الفائض التجاري بنسبة 43.1%، إذ ارتفع حجم الصادرات إلى 16.63 مليار دولار مقابل 16.60 مليار دولار في مارس 2015.

في حين تراجع حجم الواردات 5.5% إلى 13.84 مليار دولار، مما أدى إلى تراجع التجارة بنسبة 2.5% أو 30.47 مليار دولار، ففي الربع الأول من 2016، بلغ حجم تجارة ماليزيا مع الدول الموقعة على اتفاقية التجارة الحرة 54.20 مليار دولار أو ما يعادل 62.6% من إجمالي التجارة الوطنية [(19)].

وصرح **محمد مهاتير** رئيس الوزراء الماليزي السابق في مؤتمر تجارب النهضة في العالم، أن صادرات ماليزيا كانت عبارة عن 80% من المواد الخام و10% منتجات مصنعة قبل الخطة الاقتصادية أفاق 2020 أما الآن، فأصبح العكس 80% من الصادرات منتجات مصنعة و10% مواد خام، وأشار بأن متوسط دخل الفرد كان 350 دولار قبل الخطة طويلة المدى في حين أصبح الآن 8000 دولار. [(20)]

وحسب تقرير التنافسية الإسلامية العالمية 2015-2016 التابع لمؤسسة "**أرنست إند يانغ**" بلغ حجم أصول ماليزيا من الصيرفة الإسلامية عالمياً في سنة 2016 بما يقدر بـ 235 مليار دولار ويتوقع أن يصل نهاية عام 2018 إلى أكثر من 387 مليار دولار. [(21)]

ووفقاً للتقرير، فإن الأسواق سريعة النمو بالنسبة للتمويل الإسلامي والتي تتكون من قطر، إندونيسيا، السعودية، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة وتركيا يتوقع أن تشهد ارتفاعاً في أصولها المصرفية حيث تصل تراكمياً إلى ما يقدر بنحو 1.6 مليار دولار في نهاية عام 2018 وحصة ماليزيا لوحدها 390 مليار دولار، مستحوذةً على 78% من الأصول الإسلامية العالمية وتنمو بنسبة 16.4% .

2-2- فلسفة مكافحة الفقر في ماليزيا:

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن "النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل". وعليه، فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن، وأن يكون أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع والأقاليم الأقل نمواً.

ولا شك أن الإيمان بهذه الفلسفة دافعه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو وتقليل الفقر علاقة طردية موجبة؛ لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل، وإلى صحة أفضل يساهم بفعالية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. [(22)]

وفي دول جنوب شرق آسيا عامة وماليزيا خاصة، أدت زيادة النمو بمعدل نقطة مئوية واحدة إلى تقليل عدد الفقراء بنسبة 3%، وهي أعلى زيادة حققت بين الدول النامية.

وقد تُرجمت فلسفة التنمية في السياسات الاقتصادية التي وضعتها الحكومة بين عامي (1971-2012)، والتي وُضعت جراء الاشتباكات العرقية الدامية في 16 مايو 1965[(23)]، إلى التركيز على هدفين: الأول تقليل الفقر، والثاني إعادة هيكلة المجتمع.

وتسعى الحكومة الماليزية من خلال خطتها العاشرة التي أعلنت في عامة 2010 إلى تحقيق نمو اقتصادي وعدالة اجتماعية للوصول إلى الرؤية الماليزية لعام 2020. وتركز من خلال هذه الخطة على تخفيض نسبة الفقر من خلال نشر العدالة الاجتماعية. [(24)]

وحددت هذه السياسة، استراتيجيات معينة لتقليل الفقر، مثل زيادة امتلاك الفقراء الأراضي ورأس المال المادي ورفع مستويات تدريب العمالة وزيادة الرفاهية العامة.

وتم التركيز على تحسين الزيادة النوعية والكمية في عوامل الإنتاج المتاحة للفقراء، وكانت هناك مجموعات عديدة من السكان الفقراء في الريف والحضر محل عناية خاصة باعتبارها الأشد فقراً.

كما تزايد الاهتمام بمشكلة الفقر في 1974 عقب احتجاجات طلابية نتيجة تدهور أوضاع صغار مزارعي المطاط نتيجة انخفاض الأسعار وزيادة تكلفة الإنتاج.

واستمر هدف مكافحة الفقر في الخطط التنموية حتى إنه تم تعديل تعريف خط فقر الدخل عام 1986 في النصف الثاني من الخطة الخماسية (1984-1990) ليأخذ في حسبانه إلى جانب احتياجات الحياة الضرورية من الغذاء وغير الغذاء، ما يجب أن يحصل عليه الفقراء من الملكية العقارية وصافي التحويلات المالية، وذلك حتى يعكس المؤشر الأبعاد المتعددة لطبيعة الفقر ونوعية الاحتياجات الأساسية (الغذاء والمسكن والملبس والخدمات الأساسية من مياه الشرب النقية والصحة والتعليم والمواصلات...) وفرص المساهمة الإيجابية المتاحة أمام الفقراء ومحدودي الدخل في عملية التنمية الاقتصادية.

من جهة أخرى تم تبني استراتيجية لتوزيع الدخول في كل السياسات والخطط التنموية المشار إليها، هدفت إلى مكافحة الفقر المدقع وإعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للأغلبية الفقيرة من السكان الأصليين، مما أفضى إلى نتائج مهمة، منها انخفاض معدل الفقر وتناقص فوارق الدخول بين المجموعات السكانية المختلفة.

في الوقت نفسه تضمنت، السياسة الضريبية في ماليزيا بعداً اجتماعياً يستفيد منه الفقراء وذلك بتأكيد مبدأ التصاعدية في ضريبة الدخل، حيث يبلغ الحد الأدنى من الدخل الخاضع للضريبة حوالي 658 دولار أمريكي في الشهر، وتؤخذ الضريبة بعد خصم أقساط التأمين الصحي، ونسبة عدد الأطفال، ونفقات تعليم المعوقين من الأطفال ومن يعول من الوالدين، ومساهمة صندوق التأمين الإجباري.

كما أن الدولة الماليزية شجعت المواطنين المسلمين (أفرادا وشركات) على دفع الزكاة لصالح صندوق جمع الزكاة القومي الذي يدار بواسطة إدارة الشؤون الإسلامية في مقابل تخفيض نسبة ما يؤخذ في ضريبة الدخل.

2-3- برامج دعم الفقراء في ماليزيا:

نفذت الحكومة في إطار فلسفتها وسياساتها المواجهة للفقر برامج محددة أبرزها: [25]

- برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً، ويقدم فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة. وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي.

- برنامج أمانة أسهم "**البوميبترا**"، وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البوميبترا) وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضاً من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها.

- برنامج أمانة اختيار ماليزيا، وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقراً، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء. وتقدم الحكومة من جانبها قروضاً للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة.

- منح وإعانات مالية للفقراء، مثل تقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130-260 دولارا أمريكيا لمن يعول أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة.

- تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية.

- أسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية في 1997، تحدد اعتماداته في الموازنة العامة للدولة سنويًا، إلى جانب اعتمادات مالية أخرى رغم تخفيض الإنفاق الحكومي عقب الأزمة المالية وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك لصالح مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف، والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

- توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة، بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، ونجحت أيضا في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر في إطار استراتيجية 2020 .

- دعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة، كما أن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة جعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية، وتقدم خدمات أفضل ومجانية في جانب الرعاية الصحية للحوامل والأطفال.

- القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل إقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة.

2-4– مؤشرات تقليل الفقر في ماليزيا:

أ- الفقر في ماليزيا

تعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كُللت بالنجاح على مستوى العالم الإسلامي الذي يعيش 37% من سكانه تحت خط الفقر، فقد استطاعت ماليزيا خلال فترة 1970-2015 تخفيض معدل الفقر من 52.4% إلى 0.6%؛ وهو ما يعني أن عدد الأسر الفقيرة تناقص مع بداية بالأضعاف عما كان عليه الحال في عقد السبعينيات. [27]

واللافت في تجربة ماليزيا أن الحكومة وجهت برامج تقليل الفقر التي تم تنفيذها لتقوية الوحدة الوطنية بين الأعراق المختلفة المكونة للشعب الماليزي، واستخدمت هذه البرامج كوسيلة سلمية لاقتسام ثمار النمو الاقتصادي، حيث كان التفاوت الكبير في الدخول، وعدم العدالة في توزيع الثروة سبباً في وقوع اشتباكات دامية بين الملايو (يشكلون الأغلبية 55%) والصينيين (يشكلون الأقلية 25%) في مايو 1969.

وقد انكمشت فجوة دخل الفرد بين الولايات الماليزية من19.7% في عام 2009 الى6.1% في عام 2012. [28]وبذلك ساهمت جهود تقليل فوارق الدخل في تقليل الفقر مما انعكس إيجابا على تقليل التوترات العرقية وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي صار عنواناً لنهضة ماليزيا وازدهارها الاقتصادي.

ويعبر مؤشر دخل خط الفقر عن الدخل الضروري لتوفير الحد الأدنى من غذاء يبقي على الصحة الجيدة للأفراد، ويلبي الحاجة الأساسية من الملبس والمأوى. ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى الفقر، حيث يصنف الفقراء ضمن الذين تقلّ دخولهم عن دخل خط الفقر، بينما الأشد فقراً هم الذين تصل دخولهم إلى أقل من نصف دخل خط الفقر.

واستناداً إلى دخل خط الفقر في ماليزيا الذي يقدر بحوالي 156 دولارا أمريكيا للأسرة الواحدة في الشهر، فإن مدى الفقر في الفترة 1995-2015، تقلص من 9.8% إلى 0.6%.

وسجل مدى الفقر المدقع انخفاضاً من 2.1% في 1995 إلى أقل من 0.4 في سنة 2015، كما انخفض الفقر في المناطق الريفية من 15.3% إلى 3.4% لنفس الفترة، بينما في المناطق الحضرية انخفض مدى الفقر من 3.7% في 1995 إلى 0.8% في 2015، وذلك طبقا للإحصاءات الرسمية. [29]

ومن المؤشرات الرسمية ذات الدلالة أن 94% من الفقراء في ماليزيا يتاح لأطفالهم التعليم الأساسي مجاناً ويستفيد 79% من الفقراء من خدمات الكهرباء و 75% منهم يحصل على مياه نقية. وارتفعت توقعات الحياة لديهم إلى 74 سنة بدلاً من 69 سنة، وهذه النسب جميعها تشير إلى نجاحات كبيرة مقارنة بالدول النامية.

ب- تقليل معدل البطالة كعامل من عوامل التقليل من معدل الفقر.

تعتبر العلاقة بين الفقر والبطالة علاقة طردية، حيث كلمت انخفضت نسبة البطالة تنخفض نسبة الفقر، لذا في مجال التقليل من البطالة حققت ماليزيا نجاحاً كبيرا في مجال محاربة البطالة، بعد أن تحولت من بلد مصدر للمواد الخام إلى دولة يعتمد اقتصادها على مجالات خدماتية وصناعية متعددة.

فخلال السبعينيات من القرن العشرين كان معدل البطالة في ماليزيا يناهز 10% وأصبح سنة 2017 في حدود 3.4% وهي أقل من نسبة فرص العمل المتاحة، إلا أن قضية التفضيل على العمل المعين تسببت في ارتفاع البطالة لدى المجتمع الماليزي، واضطرت الحكومة إلى الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية. **(26)**

وتدخل سياسة مكافحة البطالة في ظل المخطط الاقتصادي 2020، حيث تعمل ماليزيا على الموازنة بين مخرجات الجامعات ومعاهد التكوين ومتطلبات السوق، وذلك من خلال دراسة متطلبات السوق المستقبلية المتوقعة وتخريج إطارات متخصصة في المجال المطلوب للتقليل من معدلات البطالة وبالتالي التقليل من آثارها السلبية.

وفي هذا الصدد قامت الحكومة الماليزية في 2012 باستحداث صندوق بقيمة 83 مليون دولار للتدريب ضمن برنامج إنماء اقتصادي يهدف إلى تطوير مهارات العمال وتقليل معدلات البطالة من خلال ابتعاث عدد كبير من الماليزيين للدراسة والتدريب خارج البلاد، مع توفير حزم دعم وقروض ميسرة لذويهم، بقصد تحسين نوع المهارات للقوى العاملة المحلية، وإكسابها خبرات أجنبية رائدة لا سيما في ميادين الإدارة الاقتصادية.

كما اشترطت الحكومة زجَّ القوى العاملة الماليزية في المشاريع الاستثمارية الصناعية المباشرة الأجنبية على الأراضي الماليزية، وعملت على توفير أسباب استيعاب واستقرار العمالة المهاجرة من الريف إلى الحضر الماليزي، وتوفير دورات تدريبية فنية للكوادر الوسطية، تضمن لهم انخراطا مبكرا بالوظائف خصوصا بقطاع الصناعات الهندسية والإلكترونية.

وقدمت الحكومة حزمة من المحفزات الضريبية للشركات المحلية مقابل استيعاب أكبر قدر ممكن من القوى العاملة، وحدد قانون التحفيز الوظيفي للعام 1972 جملة من هذه المحفزات، منها خصومات ضريبية بنسب متفاوتة حسب عدد العمال الذين تستوعبهم الشركة.

كما تتمتع هذه الشركات بمنح حكومية وتسهيلات في جزئيات التدريب ورفع قدرات موظفيها، لا سيما في قطاعات الصناعات الإلكترونية.

كل هذه السياسات والاجراءات المتخذة من طرف الحكومة الماليزية تهدف على توفير حياة كريمة للمواطن والتقليل بل والعمل على القضاء على الفقر بشكل مباشر.

والجدول التالي يبين لنا معدلات البطالة :

الجدول رقم (2): مؤشرات البطالة في الفترة (2014-2017)

2017	2016	2015	2014
3.5	3.4	3.2	2.9

المصدر: http://ar.knoema.com/atlas

الشكل رقم (1): مؤشرات الفقر في ماليزيا **(2014-2017)**

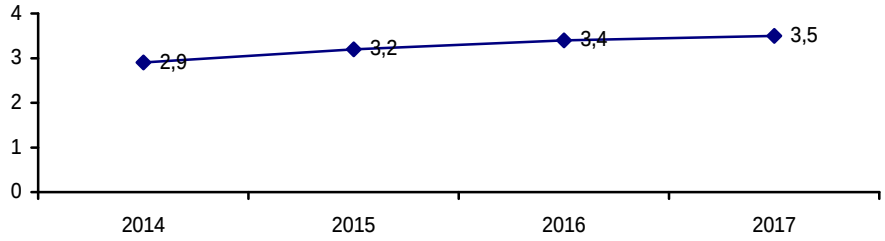

المصدر: http://ar.knoema.com/atlas

ج- الدخل الفردي اساس التقليل من معدلات الفقر والحرمان

حقق الدخل الفردي قفزة نوعية خلال الاربع سنوات الاخيرة حيث عرفة ارتفاع ملحوظ من 10850 دولار في عام 2013 إلى 16800 دولار خلال 2016، إي زيادة قدرها 5950دولار خلال 4 سنوا، وهذا يعود إلى التراكم الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد الماليزي وحرص الحومة على تحسين القدرة الشرائية للفرد والتقليل من معدلات الفقر من خلال تسطير جملة من البرامج التي تعنى بالفرد وهذا لتحقيق التنمية البشرية المنشودة في افاق 2020 حسب مخطط الحكومة.

والشكل التالي يبين تطور الدخل الفردي خلال الفترة ما بين 2011-2015

الجدول رقم (2) الدخل الفردي الماليزي خلال الفترة (2011-2015)

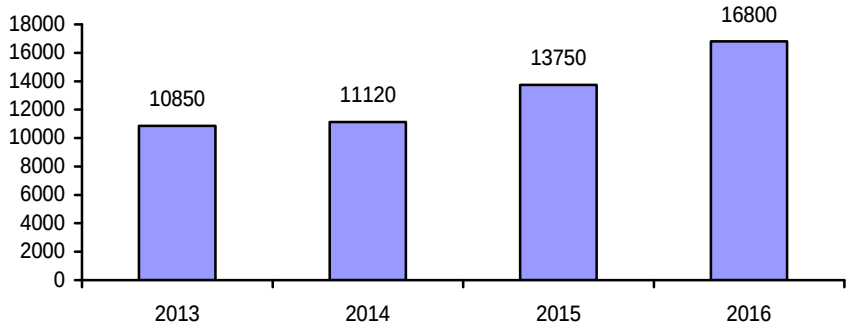

https://ar.actualitix.com/country/mys/ar-malaysia-gross-national-income-per-capita.php

والإحصاءات قد أفادت أن الناتج المحلّي الإجمالي للفرد بماليزيا يبلغ 27 ألفا و200 دولار أمريكي سنويا، مقارنة بمثيلاتها الإقليمية مثل تايلاند ، حيث يبلغ الناتج المحلّي الإجمالي للفرد سنويا فيها 16 ألفا و800 دولار عام 2016 وإندونيسيا 11 ألفا و700 دولار[30].

د - نموذج قرية شنقال (Chengal Kumpung): [31]

من أبرز القرى التي كافحت الحكومة فيها الفقر قرية **شنقال** التي تقع على بعد 12 ميلا من مدينة **كوتا بارو** (Kota Bharu) عاصمة ولاية **كلنتان** (Kelantan) التي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من شبه الجزيرة الماليزية، كما تشارك الحدود من جهة الشمال مع تايلاند.

ويبلغ تعداد سكان القرية حوالي 2920 نسمة، كما أن 70% من سكانها فلاحون يشتغلون في مزارع المطاط والبساتين التجارية التي تنتج الخضراوات والفواكه، بينما 10% يعملون في المرافق الحكومية المختلفة و10% لديهم أعمال عائلية صغيرة و5% يُصنفون ضمن القطاع الخاص، والنسبة الباقية عاطلون عن العمل.

أما من ناحية التوزيع العمري للسكان فيبلغ الذين تصل أعمارهم 45 سنة أو أكثر حوالي 497 شخصا، والذين تتراوح أعمارهم بين 17و44 حوالي 810 شخصا، والذين تتراوح أعمارهم بين 16-21 حوالي 286 شخصاً. أما الذين تقل أعمارهم عن 12 سنة فحوالي

640 شخصاً، ويبلغ متوسط عدد أعضاء الأسرة الواحدة 6 أفراد. يتضح من ذلك أن فئات الشباب والأطفال الذين هم في سن التعليم تشكل النسبة الكبرى بين السكان.

وقامت وزارة التنمية الريفية الماليزية بالتعاون مع مؤسسة مكافحة الفقر في ولاية **كلنتان** Kelantan بإقناع سكان القرية والعمل سويا من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية، وتم تشكيل لجنة تنفيذية من أهالي القرية تعهد أفرادها بالعمل على إحداث التغيير المطلوب. كما قام معهد التقدم الريفي بمهمة تدريب أعضاء اللجنة على تنفيذ الأعمال والمهام الموكلة إليهم.

وتم شرح أهداف برنامج حركة الرؤية الريفية الذي تعمل من خلاله الوزارة على تقليل الفقر، وأن عملهم يتركز في تقليل عدد الأسر الأشد فقرا، وتقليل معدل البطالة من خلال توفير فرص العمل المنتج، وتطوير حقول الخضراوات والفواكه إلى مزارع تجارية، وزيادة وعي الشباب بأهمية التعليم (مع العلم أن التعليم مجانا إلى غاية المرحلة الثانوية)، وفوائد تقنية المعلومات، ومحو أمية استخدام الكمبيوتر.

وقد اتُّخذت جملة من الاستراتيجيات العملية لتحقيق الأهداف المحددة في هذه القرية، أبرزها:

- تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر في الولاية وإنشاء روابط مع الوكالات الحكومية المعنية بالتنمية والتطوير الريفي؛ وهو ما أتاح الفرصة أمام أهالي القرية للتعلم من تجارب الآخرين وتطوير قدراتهم ومهاراتهم إلى جانب تقوية شعورهم بأهمية العمل الجماعي في مواجهة مشكلة الفقر.

- التركيز على التحول إلى الأنشطة الزراعية والتجارية التي تلبي طلب الأسواق المحلية في القرى والمدن المجاورة من خلال إدخال تقنية إنتاجية جديدة وزيادة إنتاجية المنشآت الزراعية والمنشآت التجارية.

- تشجيع الفلاحين على المشاركة في أنشطة اتحاد الفلاحين في المنطقة من أجل حشد الموارد المحلية، وتعبئتها لخدمة سكان المنطقة، وتهيئة إطار تنظيمي وتعاوني بين الفلاحين يهتم بقضاياهم في المنطقة.

- إقامة حلقة عمل لمجموعة الأسر الأشد فقراً (50 أسرة)، يتم فيها مناقشة البرنامج واختيار الأسرة التي تبدي رغبة في الاستفادة من البرنامج واتباع الخطوات المرسومة لتنفيذه.

ويتم تقسيم الأسر التي توافق على البرنامج إلى مجموعات عمل تنتخب كل مجموعة رئيسا لها، وتخضع لدورة تدريبية يتم فيها شرح طريقة عمل البرنامج والخطة التفصيلية والوسائل العملية وتقسيم الأدوار، وتقوم الحكومة والجهات الراعية للبرنامج (المصانع التي لها استثمارات في ماليزيا) بتوفير التمويل والتقنية الإنتاجية والتسويق، بينما يقوم الفلاح بالعمل على الأرض، وتقدم الهيئة الحكومية لمكافحة الفقر في الولاية الأرض الصالحة للزراعة.

يُذكر أن اللجنة التنفيذية المكونة من الأهالي يتم توزيع أعضائها حسب الحاجات المحلية للسكان، بحيث تشمل الأرض والأعمال الزراعية، ورعاية الأسر الأكثر فقرا، والصحة والتعليم والبيئة، وتطوير المجتمع، والشؤون الدينية. هذا إلى جانب مشاركة الوكالات الرسمية والمنظمات الشعبية في عملية التوجيه والمتابعة في إطار شبكة عمل واحدة.

لقد نجحت التجربة وسارعت كثير من الأقاليم الفقيرة الماليزية والمناطق الريفية الأقل نموا في تطبيقها والاحتذاء بها. ولعل العالم الإسلامي يجد في هذه التجربة ما يفيده.

هـ - الدروس المستفادة من التجربة الماليزية

وتبعا للمعلومات السابقة، يمكن القول أن التجربة الماليزية تقدم مجموعة من الدروس يمكن الاستفادة منها وهي: **(32)**

- استثمارها لمنظومة القيم التي حظ عليها الإسلام والاستفادة منها في مجال الاقتصاد خصوصا.
- اعتماد طريقة الشورى من خلال نظم ديمقراطية تكرم حقوق الأفراد.
- إن تحقيق الانسجام بين العرقيات المختلفة والمتنوعة بتحقيق مصالحها ،كان عامل مهم في المجتمع الماليزي.
- الاستفادة من الظروف العالمية السياسية لبناء الاقتصاد الوطني.
- الاعتماد على الذات.
- الاستفادة من التكتلات الإقليمية ودول الجوار.
- التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري.

P-ISSN: 2437-0630 / E-ISSN: 2543-3695 / Legal Deposit N°4435-2015

- أهمية تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية كالزكاة والوقف.
- ضرورة توزع التنمية على كل المناطق وكل الفئات، يقضي على ظواهر الهجرة والطبقية والشعور بالظلم وغيرها.
- اعتبار البعد الزمني لاستيعاب التقدم التكنولوجي باعتبار أن المعرفة تراكمية وإمكان القضاء على المشاكل برسم الخطط الدقيقة.

خاتمة

يتبادر للأذهان للوهلة الأولى أنه من السهل معالجة ومناقشة ظاهرة الفقر في مجتمع ما. غير أن انتشار هذه الظاهرة ووجودها يفترض حالة وجود بعض الأفراد الذين لا يستطيعون الوصول إلى الرفاهية المادية عند المستوى الأدنى المحدد والمقبول لدى هذا المجتمع.

وفي الواقع، إن تحليل هذه الظاهرة يستدعي رفع و إظهار مشكلتين أساسيتين: تعريف الفقر من جهة، وتحديد مختلف مكوناته من جهة أخرى.

وعليه يستلزم لقياس ظاهرة الفقر قبل كل شيء توفر قاعدة بيانات صحيحة، دقيقة وموثوقة، الأمر الذي يفتقده للأسف الشديد في الجزائر...

نتائج الدراسة: من أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من هذا البحث:

- يعني الفقر شيئاً واحداً وهو الحرمان سواء أكان حرماناً مادياً أو حرماناً من فرص العيش بحرية وكرامة.
- يتمخض عن ظاهرة الفقر آثار سلبية عديدة تمس مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية والثقافية منها.
- سجلت أداءً تجاريًا منافسًا خلال الربع الأول من 2016، حيث بلغ حجم التجارة 86.53 مليار دولار ، مقابل 86.22 مليار دولار في نفس الفترة من العام 2015، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة 12.2%.

و بلغ إجمالي الدخل الوطني الماليزي سنة 2017 حوالي 309.86 مليار دولار وتطمح الحكومة حسب مخطط 2020 إلى بلوغ حجم 524 مليار دولار أمريكي، ولنفس السنة أيضاً بلغ حجم أصول ماليزيا من الصيرفة الإسلامية عالمياً 125 مليار دولار أمريكي ويتوقع أن يصل عام 2018 إلى أكثر من 387 مليار دولار أمريكي.

- كانت تصدر ماليزيا 80 % من المواد الخام و10% منتجات مصنعة أما الآن فالعكس 80% من الصادرات منتجات مصنعة و10% مواد خام .
- ارتفاع متوسط دخل الفرد ليصل في سنة 2016 ما يقارب 16800 دولار.
- عرف معدل الفقر من سنة 1995 إلى 2016 انخفاض كبير من 9.8% إلى 0.6% بسبب سياسة الدولة الماليزية في مكافحة الفقر.
- أصبح معدل البطالة في ماليزيا في حدود 3.5% سنة 2017 وهو معدل أقل من نسبة فرص العمل المتاحة.
- تعتمد فلسفة التجربة الماليزية في مكافحة الفقر على التنمية الاقتصادية والبشرية والعدالة الاجتماعية.
- تعتمد ماليزيا في التقليل من معدل البطالة على التنمية الاقتصادية وتكييف مخرجات الجامعات والمعاهد مع متطلبات سوق العمل.
- اعتمدت الحكومة الماليزية في سياستها للقليل من معدل الفقر على توليفة من البرامج التي من شأنها القضاء على الفقر في ربوع ماليزيا بشكل عادل.
- يعتبر نموذج قرية شنقال نموذجا ناجحا نتيجة جهود التعاون بين وزارة التنمية الريفية الماليزية، مؤسسة مكافحة الفقر في ولاية **كلنتان**، سكان القرية ومعهد التقدم الريفي.

الهوامش و المراجع

---

(1): محمد محمود العجلوني، الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، ورقة عمل مُقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية المنعقد في جامعة الأميرة سمية بالمغرب خلال الفترة 10 – 12 ماي 2010.

(2): جميل الخالدي – الفقر في الأراضي الفلسطينية موقع إلكتروني :

http://www.oppc.pna.net/index.html vu le 20/10/2018

(3): محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره.

P-ISSN: 2437-0630 / E-ISSN: 2543-3695 / Legal Deposit N°4435-2015

(4): ثلجة عبد الرزاق هندسة الفقر، موقع إلكتروني :
http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=815&lang=fr vu le 15/01/2018

(5): نحو مجتمع المعرفة،سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز، الإصدار 13 " مكافحة الفقر" رقم الإيداع 2006/5270، ص: 45-47.

(6): "الفقر المدقع وحقوق الإنسان" وثيقة المنظمات غير الحكومية المقدمة للدورة 55 للّجنة الفرعية الخاصة بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها (2003).

(7): عاشور كتوش، حاج قويدر قورين ، مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية و التقارير الرقمية مقارنة بدراسة لتجربة ماليزية في مكافحة الفقر، ورقة مقدمة في الندوة الدولية حول: تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة البليدة، يومي 01-03 جولية 2007.

(8): نفس المرجع أعلاه، جامعة البليدة، يومي 01-03 جولية 2007.

(9): حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان – العدد رقم – 5 سبتمبر 2010.

(*):بالنسبة لإحصائيات 2013 هي إحصائيات متوقعة بناءا على أرقام السداسي الأول من نفس السنة.

(10): عبد المالك حداد ، أي مستقبل للفقراء في الجزائر ، موقع إلكتروني :
http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=friend&op=FriendSend&sid=1570 vu le 01/08/2018

(11): نفس المرجع أعلاه.

(12): تصريح محافظ بنك الجزائر (البنك المركزي) محمد لكصاسي خلال تقديم تقرير السياسة المالية للأشهر الثلاثة الأولى لسنة 2013 ، جوان 2013.

(13): محمد لكصاسي، التقرير السنوي لعام 2012 حول التطور الاقتصادي والمالي بالجزائر، 04 سبتمبر 2013.

(14)تقرير التنمية البشرية 2011.

(15): شبكة النبأ المعلوماتية-الاثنين 26 آذار/2007 -6/ربيع الأول/1428 نقيضان في الجزائر: واردات نفطية ضخمة وشعب يعاني الفقر والحرمان.

(16): تقرير إحصاءات التجارة الخارجية الماليزية الصادر في 2016/05/06.

(17)::Arab Price موقع يقدم أسعار الأجهزة الالكترونية و أسعار البترول و النفط و أسعار الذهب و أسعار السيارات و أسعار العملات وأسعار الكمبيوتر و أسعار الهواتف النقالة – 2013.

(18): وكالة الأنباء الإسلامية الدولية (IINA) في 11جوان 2013.

(19): وكالة الأنباء الوطنية الماليزية، برناما، 8 جانفي 2014.

(20):محمد مهاتير، التجربة الماليزية، مؤتمر تجارب النهضة في العالم، 18 ماي 2013، القاهرة.

(21):تقرير التنافسية الإسلامية العالمية التابع لمؤسسة "**أرنست إند يانغ**" 2015-2016.

(22):محمد شريف بشير، كيف تهزم الفقر، موقع الكتروني :
http ://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/Economy/2001/article1.shtml vu le 12/03/.2018

(23):نفس المرجع السابق.

(24) *:http://arabic.arabianbusiness.com/politics-economics/society/2010/dec/27/48581/#.Utgh5_TuIoU vu le 25/04/2018*

(25): عاشور كتورش، حاج قويدر قورين، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العراق، العدد 10، أفريل 2008، ص: 77-99.

(26): كمال ضلوش، عبد الرشيد كياس، قراءة سوسيو اقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة، الملتقى الدولي حول استراتجيات الحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.

(27):وكالة الأنباء الوطنية الماليزية، برناما، 20 ديسمبر 2016

(28):نفس المرجع أعلاه.

(29):نفس المرجع أعلاه.

(30): مقال في جريدة صدى البلد بعنوان: ماليزيا تسجل أقل نسبة فقر في جنوب شرق آسيا، رابط اليكتروني:
https://www.elbalad.news/3097909 vu le 23/04/2018

(31): عاشور كتورش، حاج قويدر قورين، مرجع سبق ذكره، سنة 2008، ص: 77-99.

(32): كمال ضلوش، عبد الرشيد كياس ، مرجع سبق ذكره.